الثاني والثاني مرتب على الثالث انتهى مما قول فتكون عند
الماتريدية من اهل الحق اربعة مرتبة بالتكوين ولا بد
من وجوب اتصاف تعالى بالحياة لانها اشرف في الكل وقد
يقال عليه كون الحياة اشرف في الكل امر اعمي لا يكون في وجوب
اتصاف تعالى بها امر جهة التعلق لانها لا تتعلق بشيء
وكلامنا في المتعلقات فلم يبق الا متعلقات ثلاث عند
الماتريدية ايضا تعلق العلم وتعلق الارادة وتعلق
التكوين اخذا من قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان
يقول له كن فيكون واما القدرة فانما تتعلق عند الماتريدية
شرط التصحيح وجود المقدور اذ لا يصح من العاجز ايجاد
وجود المقدور وكونها شرط للتكوين واما نفس وجود
الكائن فهو بالارادة والتكوين لا بنفس القدرة كما
ابو المعين النسفي في بحر الكلام ان ايجاد الكائنات اي في
عالم الكون والفساد عند الاشعري بقوله تعالى كن
اي بحقيقة التكلم بهذا اللفظ وعندنا بالصفة اي بصفة
فعل لا بصفة ذات الذي هي القدرة لا بالقول انتهى
وهو اجماعي في الازليات لا في المتجددات التدريجية التي
بواسطة المادة كما سيأتي بيانه نقلا وقد قال الشارح
المحقق هدي على ام البراهين النسوسية في شرح هذا المحل
واما برهان وجوب اتصاف تعالى بالقدرة والارادة
والعلم والحياة المحقق تقدم ان تأثير قدرة الله تعالى
متوقف عقلا على ارادته تعالى ذلك الاثر وان الارادة يتو
تأثيرها على العلم لانها القصد الى تخصيص الممكن ببعض

ما يجوز عليه اي من الايجاد والاعدام في الوقت المعين
والقصد مشروط بالعلم والاتصاف بالقدرة والارادة
والعلم موقوف على الاتصاف بالحياة لانها شرط فيها
ووجود المشروط بدون الشرط محال انتهى وقال
المراد من وصف الصفة بالامكان هو الامكان العام
لا الامكان الخاص قال شيخنا زين الدين منصور المنوفي
في نظم القضايا الموجهة وشرحها الله قديم بالامكان
العام اي ليس سلب القدم عنه تعالى بضرورة كيف
وقد ثبت له القدم بالضرورة فالمعنى واجبة في نفسها
لا الامكان الخاص الذي فهمه الملا حسين الواعظ
حيث قال الا انه في ايجاد وجودها الايجاب مع ان
الحكماء لو ان الصوفية اثبتت الصفات لم يرضوا بدخولها
تحت الايجاد كالمتكلمين لان الصفات لم تصدر بعد
ان لم تكن بل تحققت بانفسها وجدت مع الذات ازلا
باقتضاء الذات وانما قال البعض منهم صانع العالم
لبس فاعلا مختارا في صدور ما ثر الصفات منه وهذا
مخالف لما قاله الجامي في الدرة الفاخرة حيث اثبت
للصوفية الاختيار فنحن نقول انما قول الملا حسين
مبني على الذهول عن تقسيم الممكنات المطلقة الى ممكنات
عامة والى ممكنات خاصة كما سيأتي موضحا وقد قال
الفاوي في منهج حاشيته على شرح الهدهدي على السنوسية
في بحث الصفات فرق بعضهم بين الحادث والمحدث بان
كلما له ابتداء امكان قابلا بالذات فهو حادث بالقدرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)